العدد (1576) السنة السابعة - الاحـد (9) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عضو في الكونغرس: الشركة عرّضت حياة دبلوماسيينا للخطر

جـدل حـول تجديـد عقـد وريثـة «بـلاك ووتـر» XE بالعـراق

واشنطن/ CNN

طلب العضو الديمقراطي في الكونغرس الأمريكي، جان شكاوسكي، من وزارة الخارجية وقف التعامل مع شركة «زي» Xe للخدمات الأمنية، والتي كانت تعرف سابقاً باسم «بلاك ووتر» بدعوى أن تصرفات «قيادة الشركة وعناصرها» أضرت كثيراً بدور واشنطن في العراق وأفغانستان.

وأعرب شكاوسكي عن «قلقه» من احتمال أن توقع الوزارة عقداً جديداً مع الشركة بالعراق بقيمة تصل إلى ٢٠ مليون دولار، بعد تورطها في حادثة «ساحة النسور» ببغداد عام ٢٠٠٧، والتي أسفرت عن مقتل ١٧ مدنياً، وذلك بالتزامن مع تقديم عناصر سابقة بالشركة دعوى تتهم مؤسسها بشن «حملة صليبية لإبادة الإسلام والمسلمين».

وقال النائب الأمريكي، في رسالة بعثها إلى وزارة الخارجية: «أدعو إلى عدم التوقيع على عقود جديدة مع «زي» وإجراء مراجعة فورية للعقود القائمة حالياً».

ويأتي ذلك بعدما سربت صحف أمريكية أنباء عن نية وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، توقيع عقد جديد مع الشركة في العراق وأفغانستان لتوفير عناصر أمنية فيهما. وتابعت رسالة شكاوسكي بالقول: «إن تصرفات وسلوك قيادة الشركة وعناصرها ألحقت أضراراً كبيرة بالمهمة التي تقوم بها واشنطن في العراق وأفغانستان، كما عرضت للخطر حياة جنودنا وأفراد بعثاتنا الدبلوماسية خارج البلاد».

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في كانون الثاني الماضي أنها لن تمدد عقدها مع الشركة، التي كانت ما تزال حتى ذلك الحين تعرف باسم «بلاك ووتر» وذلك بسبب التحقيقات التي كانت بغداد وواشنطن تجريانها للتدقيق في دور عناصرها بواقعة إطلاق نار عشوائي أدى إلى مقتل ١٧ شخصاً عام ٢٠٠٧ ببغداد.

وانتهى عقد الشركة التي كانت توفر الحماية للشخصيات الأمريكية البارزة في العراق في أيار الماضي، لكنها عمدت قبل ذلك إلى تبديل اسمها التجاري، ليصبح «زي» كما حرصت على تكرار نفي أي دور جرمي لعناصرها في الحادث. ولم تعلّق وزارة الخارجية على رسالة شكاوسكي، وإن كانت قد أشارت في وقت سابق إلى أنها تسعى إلى تمديد عقد خدمات «الدعم الجوي» التي تقدمها الشركة.

من جانبها، قالت ستيسي ديلوك، الناطقة باسم «زي» إنها لا تمتلك حالياً أي عقود في العراق، غير أنها تنظر في إمكانية التقدّم للحصول على عقود حماية للشخصيات في العراق.

وكانت القضية قد بدأت الجمعة، عندما نشرت مجلة «نيشون» مقالاً يشير إلى عزم وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، توقيع عقد يجدد خدمات «زي» بالعراق بقيمة ٢٠ مليون دولار، وذلك اعتباراً من ٣ أيلول المقبل. وسبق ذلك بأيام قيام عناصر سابقة من «بلاك ووتر» بتقديم دعوى قضائية يتهمون فيها رفاقهم في الشركة بتهريب السلاح واستخدام العنف المفرط في العراق. كما أشاروا إلى أن رئيس الشركة، إريك برنس «كان يعتبر نفسه بطلاً في حملة صليبية مهمتها القضاء على المسلمين والدين الإسلامي في العالم»، وقد وعدت «زي» بالرد على هذه التهم في جلسة مخصصة لسماع الدفاع في ١٧ آب الجاري.

شركات امنية خاصة في احد شوارع بغداد / تصوير سعدالله الخالدي

مساع لاغلاق ملف الصحوات برغـم عدم توافـر درجات وظيفية لعناصرها

بغداد/ المدى

في الوقت الذي أكد فيه بعض قادة الصحوات وجود تلكؤ من قبل الحكومة في إنهاء ملف الصحوات، أشار أعضاء في لجنة الأمن والدفاع إلى استحالة تنسيب جميع عناصر الصحوات في المؤسسات الحكومية.

ومع إعلان الحكومة التوجه نحو حل ملف الصحوات وإنهائه مطلع العام المقبل اكد بعض قادة الصحوات وجود تباطؤ كبير في استكمال الإجراءات الضرورية لضم الصحوات إلى الاشغال المدنية والأمنية الى جانب ظهور اختلاف في الأرقام التي تعلنها بعض المصادر الحكومية مقارنة بما هو موجود على ارض الواقع.

حيث يقول رئيس صحوة الدورة اياد الأشوري بحسب اذاعة العراق الحر انه «لحد الان لم يتم تنسيب جميع أفراد الصحوات في الأجهزة الأمنية وما يقارب ٨٠٪ منهم مازالوا يتسلمون منح من الحكومة».

واستبعد اعضاء في لجنة الامن والدفاع البرلمانية انهاء ملف الصحوات مطلع العام المقبل نتيجة لوجود بعض المشاكل والمعوقات التي تقف امام اللجان التي شكلت لهذا الغرض بين مجلس النواب ومجلس رئاسة الوزراء ومنها مشكلة عدم تطابق الأرقام بين قاعدة البيانات وارض الواقع.

واكد عضو اللجنة فرياد رواندزي ان «اشكاليات توجد في العدد، حيث لا يوجد تطابق بين ما موجود على ارض الواقع وما موجود في بياناتنا». واضاف «ان إنهاء ملف الصحوات يحتاج إلى مدة طويلة، اذ ان الملف ليس سهلا ويحتاج منتسبو الصحوات الى تأهيل وتوثيق درجاتهم الوظيفية والعلمية».

فيما أوضح المستشار السياسي لرئاسة الوزراء صادق الركابي أن «الحكومة ستعمل على تحويل أفراد الصحوات الى الوزارت ليكونوا ضمن مؤسسات الدولة الفاعلة وسيغلق هذا الملف نهاية العام الجاري». واضاف أن «موازنة الصحوات موجودة وليس لها علاقة بتخصيصات الوزارات والعمل الذي سيجري لضمهم في وزارات الدولة سيقتصر على إعطائهم درجات وظيفية فقط».

وخصصت الحكومة مطلع شهر تموز الماضي موازنة ثابتة للصحوات تكفي لصرف رواتبهم حتى نهاية السنة الجارية وهي المدة المحددة لإكمال ضم الصحوات إلى الوظائف الحكومية والقوات الأمنية.

تغييرات جذرية على تحالفات «الائتلاف» قبيل الانتخابات النيابية

بغداد/ رويترز

قد يقرر رئيس الوزراء نوري المالكي وحلفاؤه الانفصال عن الائتلاف الموحد قبل الانتخابات العامة ما سيؤدي الى تغيير جذري في سياسات واكبت أعواما من العنف في العراق.

وأعاقت الخلافات الطائفية والعرقية العملية السياسية بالعراق حيث تسببت في إرجاء إقرار قوانين ضرورية وأذكت توترات يقول المسؤولون انها السبب في سنوات من العنف في البلاد.

وحزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي والمجلس الأعلى الاسلامي العراقي هما اثنان من الأعضاء الأساسيين بالائتلاف الموحد الذي تولى السلطة في انتخابات ٢٠٠٥.

وحقق حزب الدعوة وحلفاؤه منذ ذلك الحين مكاسب سياسية كبيرة على حساب المجلس الأعلى الاسلامي العراقي بعد ان خاضوا انتخابات المحافظات التي جرت في وقت سابق من هذا العام تحت اسم ائتلاف دولة القانون.

وقال مصطفى العاني من مركز الخليج للابحاث في دبي ان هناك احتمالا بألا يكون هناك تحالف واحد في الانتخابات القادمة. واضاف ان كلا من حزب الدعوة والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي سيرفض القيام بدور ثانوي.

وقال العضو بالبرلمان سامي العسكري والذي ينظر اليه على انه مقرب من المالكي والمشارك في المفاوضات الرامية الى إقامة ائتلاف جديد بحسب رويترز، ان هناك خلافات حول ما وصفها بخطط المجلس الاعلى الاسلامي العراقي لإحياء تحالف ٢٠٠٥ بدون دعوة الشركاء غير الشيعة في بادئ الامر. ويريد ائتلاف دولة القانون ان ينأى بنفسه عن مفهوم بانه يمثل العراقيين الشيعة فقط والذين يعيش معظمهم في بغداد وفي النصف الجنوبي من البلاد. وقال العسكري ان احد الخيارات بالنسبة لهم هو المشاركة في الانتخابات القادمة تحت اسم ائتلاف دولة القانون وفي حالة عدم توصل رئيس الوزراء والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي الى اتفاق سيجري العمل على اقامة تحالف قومي يضم رئيس الوزراء وحلفاءه.

واذا انتهت العلاقة بين حزب الدعوة والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي فان من المرجح ان تكون هناك تحركات سريعة للبحث عن شركاء جدد.

وقام المالكي في وقت سابق من الاسبوع الماضي بزيارة نادرة الى كردستان لمحاولة انهاء الخلافات المستمرة منذ فترة طويلة حول الاراضي والسلطة والنفط. وضم وفده مسؤولين كبار بحزب الدعوة مما دفع بعض المحللين الى الاعتقاد بانه ربما يسعى للحصول على شركاء انتخابيين.

وقال العسكري ان المجلس الاعلى الاسلامي العراقي الذي هيمن ذات يوم تقريبا على جميع المجالس المحلية في الجنوب لم يعترف بفقدانه السلطة بعد هزائمه في انتخابات المحافظات.

واضاف انه اذا لم يعترف زعماء المجلس الاعلى الاسلامي العراقي بثقلهم الحقيقي بعد ادائهم في انتخابات المحافظات فان حزب الدعوة لن يبرم اي اتفاق معهم.

وفي خطبة صلاة الجمعة أقر جلال الدين الصغير المسؤول بالمجلس الاعلى الاسلامي بعدم خسارة المجلس للتأييد الشعبي. وقال ان اقتراح المجلس باحياء ائتلاف عام ٢٠٠٥ سيشمل جميع الطوائف لكن خلافات سياسية اخرت اصدار اعلان بهذا الشأن. وقال ان المجلس سيعلن عن التحالف الاسبوع القادم وذكر قائمة من الحلفاء لا تضم حزب الدعوة لكنه قال انها تضم جماعات مسيحية وسنية. واضاف ان التحالف سيكون متاحا لاستقبال من يريد الانضمام اليه لاحقا.

واجتمعت عدة شخصيات كبيرة في الاسبوع المنصرم مع المرجع الديني الاعلى اية الله علي السيستاني الذي يتم التشاور معه بشأن المسائل السياسية الكبيرة. وقال مصدر في مكتبه انه دعا الى اقامة تحالف من معظم الاحزاب والقوى السياسية الشيعية من اجل الانتخابات القادمة. وليس من المرجح ان يتجاهل المالكي هذه الدعوة.

وقال محللون انهم يشكون في الا يتوصل المجلس الاعلى الاسلامي وحزب الدعوة في نهاية الامر الى شكل من اشكال التحالف لكنهم اضافوا ان النفوذ المتزايد لحزب الدعوة منذ عام ٢٠٠٥ يعني ان الامر لن يكون سهلا.

وقال المحلل العاني ان المعادلة القديمة تغيرت بسبب مكاسب حزب الدعوة في الانتخابات المحلية.

عضوة في مجلس اللوردات البريطاني تدلي بشهادتها في قضية تجفيف الاهوار

بغداد/ اف ب

وصفت عضوة في مجلس اللوردات البريطاني ادلت بشهادتها في محكمة عراقية في بغداد، تجفيف الاهوار مطلع التسعينات من قبل رئيس النظام السابق، بانه «ابادة جماعية».

والبارونة ايما نيكولسن هي اول شخصية غربية تدلي بشهادتها في قضية تجفيف الاهوار ويحاكم فيها ٤٢ مسؤولا بينهم علي حسن المجيد. ويعد التهجير الجماعي للمواطنين وتجفيف نحو تسعين بالمئة من الاهوار في جنوب البلاد الذي اجبر نحو خمسين الف شخص على اللجوء الى ايران، واحدة من اكبر الكوارث البيئية في التاريخ.

وقالت نيكلسون بحسب وكالة فرانس برس بعد الادلاء بشهادتها في المحاكمة التي تجري وسط حراسة مشددة، انها شاهدت بنفسها الدمار الذي تعرضت له المنطقة بما في ذلك عن طريق استخدام اسلحة كيميائية جرى الحديث عنها، خلال حوالى ٧٥ زيارة قامت بها الى العراق وايران في التسعينات.

واضافت نيكلسون رئيسة المؤسسة الخيرية «مساعدة لاجئي الاهوار» (امار) التي تقدم مساعدات للاجئين العراقيين النازحين وبينهم سكان الاهوار «كانوا مزارعين وصيادي سمك تعرضت حقولهم ومناطق صيدهم للتدمير». وتابعت ان «قراهم قصفت ومدنهم احرقت وتعرضوا بعد ذلك الى التهجير القسري». واضافت «بعد ١٩٩٥ لم يكن هناك ما يدعو الى الذهاب الى الاهوار لانها جففت تماما»، مؤكدة انها «ستستخدم بالتأكيد عبارة (ابادة جماعية) في وصف الحملة ضد عرب الاهوار».

ويتوقع ان يصدر الحكم بالمحاكمة التي بدأت حزيران الماضي في نهاية العام الجاري، وهي آخر قضية تعرض على المحاكم في العراق منذ سقوط نظام صدام في ٢٠٠٣.

ويمثل امام المحكمة في هذه القضية وطبان ابراهيم الحسن وزير الداخلية الاسبق وسبعاوي ابراهيم الحسن مدير الامن العام. وكان تجفيف الاهوار يهدف الى طرد سكانها الذين شاركوا في الانتفاضة على نظام صدام.

وفي لقطات بثها تلفزيون «العراقية» الحكومي، ظهرت نيكلسون وهي تتحدث برفقة مترجم وتقدم صورا لضحايا العمليات، فيما جلس علي «الكيمياوي» والمتهمون الاخرون في قفص الاتهام. وقالت نيكلسون انها شهدت على النتيجة الواضحة للاسلحة الكيميائية المستخدمة من قبل القوات الامنية في ذلك الوقت، بينما كان طاقم طبي يعمل بادارتها في معالجة «اشخاص يتقيؤون». واكدت ان «بعض الاسلحة الكيماوية جعلت لون اجساد الضحايا ازرق وادت الى موت بعضهم». وتابعت «من الواضح ان الاسلحة الاخرى كانت غاز الخردل لانهم (الضحايا) تحدثوا عن قنابل صفراء قادمة من السماء، ولا أحد يستطيع التنفس.. كانوا يحترقون في كل مكان».

لكن نيكولسون قالت انه ليس لديها دليل على تواطؤ فردي من اي من اعضاء نظام صدام الماثلين امام المحكمة. وقالت «في الحقيقة كنت اتمنى في ذلك الوقت العثور على الاشخاص الذين كانوا مسؤولين ولكن لم يكن بامكاني القيام بذلك. كنت ارغب كثيرا في الواقع بمواجهتهم».

وهذه ليس المحاكمة الأولى التي يمثل فيها كبار المسؤولين العراقيين في نظام صدام بتهمة استخدام أسلحة كيماوية لسحق المقاومة. وحكم على علي حسن المجيد للمرة الاولى بالاعدام في حزيران ٢٠٠٧ لاصداره أوامر بشن هجمات بالغاز ضد عشرات الآلاف من الاكراد في حملة الانفال في ١٩٨٧. وصدر عليه كذلك حكمان اخران بالاعدام لارتكابه جرائم من بينها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية خلال حملة القمع الوحشية للانتفاضة في ١٩٩١.

وكانت الأهوار في جنوب العراق موطنا لثقافة فريدة لعدة قرون قبل الحملة التي شنها صدام وحولت جزءا كبيرا منها الى صحراء. وحققت اعادة المياه الى الاهوار نجاحا محدودا في عودة سكانها منذ سقوط نظامه.

كنائس الشرق الأوسط تستنكر التعديات على مسيحيي العراق

بيروت/ الوكالات

نبهت اللجنة التنفيذية لمجلس كنائس الشرق الأوسط الى ما يتعرض له المسيحيون في العراق من تعديات واضطهاد قد يقودهم الى الهجرة عن وطنهم. وطالبت السلطات العراقية بـ«الكشف عن المتسببين باستهداف مسيحيي العراق».

وذكر تقرير لصحيفة المستقبل اللبنانية ان اللجنة التنفيذية لمجلس كنائس الشرق الأوسط التقت في اجتماعها الدوري في «دار سيدة الجبل» في لبنان ودرست واقع مجلس كنائس الشرق الأوسط وأوضاع الكنائس في المنطقة.

وجاء في بيان أصدرته اللجنة «فجع المجتمعون بالأنباء الواردة من العراق والتعديات السافرة واللاإنسانية على حرمات الكنائس والوطن والأفراد. وقد لفت انتباه المجتمعين ان هذه التعديات استهدفت المسيحيين بشكل خاص قاصدين الأذى والشر ضدهم. وهذا الامر سيقود المسيحيين الى الهجرة وهم السكان الأصليون للبلاد وأصحاب الأرض فينسلخون عن موطن آبائهم وأجدادهم قاصدين اللجوء الى أي بلد آخر طلباً للاستقرار والأمن إذ لا عودة بعد ذلك الى العراق الذي هو لهم ولاخوتهم المواطنين. واضاف البيان ان هذه الجرائم لا يقرها ضمير صالح في العالم إذ ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها المسيحيون الى الظلم والاضطهاد.

وتابع: اننا نهيب بالسلطات العراقية التي عودتنا على عدالة تعاملها مع المواطنين ان تكشف هؤلاء الفاعلين وتطبق القوانين بحقهم وتنصف المسيحيين المظلومين المضطهدين.. واننا مقتنعون ان وراء هؤلاء المجرمين جهات غايتها زرع الفتنة والفرقة بين المواطنين والاساءة الى الدين بشكل عام. كما وندعو أهلنا المسيحيين ان يتحملوا هذه التجارب بصبر وايمان ثابت فيزيلوا القلق والخوف من قلوبهم ويستبدلوا ذلك بالأمل والرجاء.

ودعا البيان المسيحيين الى ان يحافظوا على وجودهم الفاعل في العراق فهم مصدر تنوع ثقافي وحضاري وديني. واستمرار وجودهم يشكل حاجة ضرورية للشرق والغرب فالوطن هو لهم كما لسائر المواطنين. كما نرى مستقبلاً مشرقاً ينتظر العراق بمختلف أطيافه وطوائفه، وللمسيحيين دور رائد في بناء هذا المستقبل. وان وحدة المواطنين بالتمسك بتعاليم الدين والوطنية الصحيحة هي كفيلة بتخفيف آلام الجميع والتطلع بايجابية للمستقبل».

حماية الكنائس واجب اخلاقي

الطفل خضر.. شاهد على أساليب تعذيب القاعدة للمختطفين

الفلوجة/ الوكالات

مثل الكثيرين من أقرانه كان الطفل خضر يحب اللعب ومقبلاً على الحياة، ويتمنى أن يصبح شرطياً مثل والده، ولكن لم يخطر على باله أن تنقلب مهنة والده وبالاً عليه، إذ أدت إلى اختطافه من عناصر بتنظيم القاعدة لعامين شهد فيهما، «ما لا يوصف من التعذيب»، بحسب تعبيره.

وقال خضر، الذي خطف وهو في السادسة من العمر، بحسب CNN: «لقد ضربوني بمجرفة على رأسي، وانتزعوا أسناني بكماشة، وأجبروني على العمل في إحدى مزارعهم، وأن التقط الجزر». وأشار خضر، وهو يغالب الدموع في عينيه، إلى ساقه قائلاً: «هنا دقوا مسماراً في ساقي، وسحبوه»، مشيراً إلى أن الخاطفين قاموا بخلع جميع أظافره وحطموا يديه، وضربوه باستمرار بمجرفة على رأسه، مما أدى إلى إصابته بحالات صداع مستديمة. وأكد خضر: «لقد كنت أبقي على أملي بالحياة، عبر تذكري لوالدي ووالدتي».

من جهته قال والد خضر، عبد القادر، الذي يعمل بمركز شرطة الفلوجة: «حينما يخبرني كيف كانوا يعذبوه، أجهش بالبكاء، لأنني لا أستطيع تحمل هذه الفكرة». وبين أن ولده كان قد اختطف في العام ٢٠٠٧، عندما كان مقيماً بصورة مؤقتة في مركز الشرطة، نظراً لخطورة تواجده بمنزله في تلك الأيام، ليستيقظ في ذلك اليوم على صوت انفجار، أخبره زملاؤه لاحقاً بأنه أصاب منزله. وأضاف عبد القادر: «لقد صحوت على وقع الانفجار، لأسمع اسمي يتردد في الاذاعة الداخلية، فخرجت لأرى النيران تلتهم منزلي، وقال لي زملائي لقد أصيب منزلك بانفجار». وأضاف أنه عندما عادت الدورية التي ذهبت لمعاينة منزله، أخذ زملاؤه يقبلونه على وجنتيه، مما أثار في قلبه الرعب.

وتابع عبد القادر: «لقد أخذت أسأل كالمجنون: «ماذا جرى؟.. ماذا جرى لعائلتي؟.. فأخبروني أن عناصر من القاعدة خطفوا خضر.. لقد كانت كارثة، وبت هستيريا ذلك اليوم». وأشار إلى ان الخاطفين قاموا بضرب والدته، وخطفوا خضر بعد أن فجروا المنزل، حيث تمكن بقية أفراد عائلته من الهرب، ونجوا بأرواحهم من عناصر القاعدة، مضيفاً: «اتصل بي الخاطفون، وطالبوني بالإفراج عن عدد من المحتجزين لدينا، مهددين بأنهم سيجزون عنق خضر إن لم أفعل ذلك»، وأكد عبد القادر أنه رفض هذا الأمر، وفقد الأمل بعودة خضر حتى أنه أقام جنازة سرية لصغيره، الذي اعتبر أنه لن يعود، ولكن عاد إليه الأمل بعد أن توادرت أنباء لعناصر الأمن، تشير إلى أن عناصر القاعدة يحتفظون بمجموعة من الأولاد مختطفين بمدينة التاجي. وتبين بعد ذلك أن الإخبارية صحيحة، وتمت استعادة طفلين، كان أحدهما خضر، الذي عاد إلى عائلته مليئاً بالأمل، ومترقباً لمستقبل مشرق، بعد الأيام التعيسة التي شهدها.